



# العام الثاني من الثورة التونسية المصالح الاقتصادية للخواص

جيهان شندول، جويلية 2013

في شهر أكتوبر من سنة 2012، تم تقديم مشروع قانون حول الاطار العام للشراكات العامة الخاصة (PPP) إلى المجلس الوطني التأسيسي على أنه مُعدّ من طرف الحكومة التونسية ويهدف هذا المشروع إلى وضع الإطار القانوني لهذه الشراكات. هذا المشروع تم اعداده تحت حكومة تصريف الأعمال التي ترأسها الباجي قائد السبسي منذ الأشهر الأوائل الذين تلوا الثورة في 2011.

## 1. مشروع القانون مُمول من طرف الأطراف المانحة الدولية

إن مشروع القانون هذا يحظى بدعم كبير من المانحين و من لوبيات مثل مركز أبحاث فرنسي IPAMED. حيث أنه شرط كل من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) و البنك الإفريقي للتنمية (BAD) و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) لمنح القروض. حتى أن تونس تنتفع بمساعدة فنية من نفس هذه المؤسسات المالية العالمية مثلما تبين وثيقة رسمية للبنك الإفريقي للتنمية تحت عنوان "تفعيل الشراكات العامة الخاصة" أو « Operationalizing PPP » : "إن البنك الإفريقي للتنمية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية مستعدان لدعم تونس في هذا البرنامج و يسعدهما ذلك. إن منظمتنا تعملان اليد في اليد لمساعدة الحكومة على اعداد هذا المقترح".

إن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) -و هي ذراع البنك الدولي الذي يمول القطاع الخاص- متورطة أيضا في هذا الموضوع. تعمل مؤسسة التمويل الدولية حاليا على اصلاح المناخ المؤسساتي للاستثمار في تونس و تقول أن "مهمتها المتعلقة بالنصح سوف تلعب دورا مهما : سوف تسمح ببناء بيئة ملائمة للأعمال و بتقوية الأسواق المالية و بالتعامل مع البنية التحتية الغير ملائمة. من أجل "تحسين" إطار الاستثمارات الدولية، سوف تقود مؤسسة التمويل الدولية مهمة المساعدة الفنية التي تبلغ قيمتها 2.4 مليون دولار بالتعاون مع وزارة الاستثمار من أجل "إعادة هيكلة" النظام التحفيزي و ادخال التطويرات القانونية و المؤسساتية اللازمة".

## 2. مشروع قانون صاغه الأجنب

"مشروع القانون هذا هو مجرد ترجمة. إنه غير مفهوم. يجب أن نستدعي أعضاء الحكومة الذين ساهموا فيه حتى يعطونا تفسيرات"، كانت هذه ملاحظات أحد النواب خلال الحصة الأولى من مناقشة مشروع القانون. إن الشكوك التي أشار إليها النواب أثناء هذه الحصة، تم تأكيدها من طرف خبراء القانون العام التونسي. يقول السيد مصطفى باللطيف، أستاذ في كلية الحقوق و العلوم السياسية بتونس و عضو سابق في لجنة الخبراء التابعة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة: "من صاغ هذا النص لا يمكن أن يكون تونسيا نظرا للمصطلحات القانونية المستعملة. هذا المشروع لا يمكن أن يكون قد صيغ من طرف رجال قانون تونسيين".

## 3. النقاش و الانتقادات داخل البرلمان

أثناء الحصة الثانية من لجنة المالية التي ناقشت هذا المشروع، تفاجأ أعضاء الحكومة الحاضرون من طابع الجلسة النقدي و شراسة النواب أمام مشروع الخوصصة الواسع. لم يتم تحديد أي قيود على المجالات المعنية بالقانون حتى تحمي القطاعات الإستراتيجية. فسوف يمكن هذا القانون من خوصصة كل المجالات من الدفاع و الأمن إلى الصحة و القطاع الرقمي (الذي سيمكن الشركات الخاصة من النفاذ إلى كل معطيات الإدارات). أما عن التأثير على التنمية الجهوية، و هو ما تفتخر به الحكومة و تمدح به هذه الأداة، فإن الشراكات العامة الخاصة لا ناقة لها فيها و لا جمل : من جهة، إذا كان للمستثمرين



الخواص الرغبة في الاستثمار في تنمية هذه الجهات، لفعّلوا ذلك منذ 1972 حيث كانت هناك عديد الميزات التي تسمح بذلك. إن مصلحتهم الوحيدة في المناطق الداخلية تكمن في استغلال ثرواتنا الطبيعية و هو ما يؤكّده أول مشروع شراكة بين القطاعين العام و الخاص التي قدّمه الوزير رضا السعيدى : استغلال منجم الفوسفات بسراورتان.

النائب المستقلّ صالح شعيب يتبنّى لهجة نقدية: " أنتم تتحدثون عن القطيعة مع الماضي. أين القطيعة مع هذا ؟ بالعكس، إنه امتداد للماضي. امتداد لاستغلال ثرواتنا الطبيعية من طرف الخواص". أما مبروكة مبارك، النائبة عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية تضيف موضحة أن صندوق النقد الدولي "قد طالب بإيقاف العمل به في البرتغال باعتبار أنه كان السبب وراء مضاعفة الدين العمومي عشرة مرات. لماذا يجب علينا أن نستنسخ تركيبة قانونية كانت في السابق سببا افلاس الدول".

في مواجهة هذه الانتقادات، تبرر أسماء السهيري، مديرة القسم القانوني التابع للوزير الأول قائلة: "إنها ليست خصوصية في الحقيقة، و هي إحدى شروط القرض الذي سنأخذه من الاتحاد الأوروبي". و هذا بمثابة الإقرار : إنه شرط الاتحاد الأوروبي مقابل قروضه. انه ابتزاز بالقروض.

#### 4. ضغط مانحي التمويلات

في شهر مارس من سنة 2013، أثناء ندوة حول الشراكات العامة الخاصة في البرلمان الفرنسي في باريس، لخص ممثلو البنك الإفريقي للتنمية هدف مانحي التمويلات : "تونس = أعمال" و قد تم وصف انتقادات النواب التونسيين حول مشروع قانون الشراكات العامة الخاصة ب"الصخب".

و بالتالي، أمام المقاومة التي أبداها البرلمانين و المجتمع المدني، أصبحت الديمقراطية عائقا أمام ثراء الخواص و هنا يُطرح السؤال : كيف ستتم مناورة البرلمان ؟

صرّح الوزير رضا السعيدى على هامش ندوة صحفية في ماي 2013 أن لجنة خاصة سوف تتشكّل في الوزارة الأولى من أجل دراسة قوانين التي تحتقن داخل البرلمان مثل قانون الشراكة. كما صرّح مؤخرا أنه يتم حاليا إعداد قانون جديد و أنه "سوف يتم تحديد الشروط و الإجراءات و الآليات المتعلقة بالشراكات العامة الخاصة عن طريق مراسيم". هل نفهم من هنا أنه يتم إعداد قانون فضفاض و عام حتى يتسنى بعد ذلك إستكماله بمراسيم تحمل البنود المنتقّدة في القانون الحالي؟ من الواضح أن هناك حيلة تحاك في الخفاء من أجل فرض هذا الخيار.

إن الضغوطات التي تمارسها هذه اللوبيات و الابتزاز الذي تفرضه المؤسسات المالية العالمية يضعفان الانتقال الديمقراطي الذي يتشدّق هذان الأخيران بمساندته علنا. إنهما يدفعان الحكومة إلى تبني ممارسات اعتباطية، ضبابية و ديكتاتورية. هذه الممارسات التي لطالما مولاها في عهد بن علي.

لقد مضى هذا العهد. لن نترككم تعبثون كما تريدون.